الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السادسة

ليبيا - التقرير القطري

2021

الملخص التنفيذي

ما كان ممكناً أن تضرب جائحة كوفيد-19 ليبيا في وقت أكثر صعوبة. فالحرب الأهلية كانت لا تزال قائمة، وقد تركت البلد مقسمة، في ظل ضعف الوضع الاقتصادي، وتهدم قدرات التأهب للطوارئ التي كانت هشّة بالفعل من قبل. رغم أن الليبيون يحدوهم بالغ القلق إزاء انتشار كوفيد-19 في دولتهم، ففي بعض الأوقات اعتبروا القضايا الأمنية الأخرى أكثر خطورة وأهمية مقارنة بالجائحة، أثناء 2020. لكن الجائحة جلبت معها سلسلة من التحديات التي زادت من وهن الدولة الليبية وأدت إلى تدهور الظروف المعيشية للمواطنين. لحسن الحظ، مع بدء انتشار لقاحات كوفيد المختلفة في 2021، أعرب الليبيون عن استعدادهم للحصول على اللقاح.

سرعان ما استغلت حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها حديثاً الفرصة، فاستوردت وأدارت عملية إعطاء اللقاحات. لكن قد يعرقل غياب البنية التحتية من جهود تقديم اللقاحات، لا سيما في المناطق الريفية والمنعزلة. وفي المقابل، أقرّ الليبيون بجهود الحكومة وأعربوا عن الإحساس بالتفاؤل إزاء عملها. وفي الوقت نفسه، أقرّوا بالمعوقات التي تواجه الحكومة، بما يشمل ضعف الخدمات الاجتماعية، والاقتصاد المضطرب، وانتشار الفساد في أجهزة الدولة. يدعم الليبيون الديمقراطية بوضوح، وإن كانت آرائهم حولها وفهمهم للنظام الديمقراطية قد لا تعكس بالضرورة الإيمان بالديمقراطية الليبرالية. على أنهم يدعمون التواجد النسائي القوي في السياسة وفي قوة العمل. في واقع الأمر، فإن معوقات دخول النساء قوة العمل في ليبيا تبدو أكثر ارتباطاً بالمثالب الهيكلية لا بالمعوقات الثقافية.

الليبيون حذرون من التدخل الأجنبي المباشر في بلدهم، وأظهروا أقل التفضيل للدول التي تدخلت في بلدهم بصورة مباشرة. في حين الاستقطاب الداخلي ينعكس في مختلف التوجهات والآراء تجاه القوى الإقليمية، فهناك اتفاق أكبر على الآراء تجاه القوى العالمية. تتمتع الصين بشعبية كبيرة في جميع مناطق ليبيا. إلا أن الولايات المتحدة قد شهدت تحولاً من الآراء السلبية إلى الإيجابية في ليبيا بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 ومارس/آذار 2021. هناك أمر آخر يتفق عليه الليبيون بلا شك، وهو معارضتهم لأي تطبيع للعلاقات بين دول عربية وإسرائيل.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لثلاثة استطلاعات ممثلة لمستوى الدولة أجريت عبر الهاتف، في ليبيا، على مدار عاميّ 2020 و2021، باستخدام الاتصال الرقمي العشوائي (RDD). بين أغسطس/آب 2020 ومارس/آذار 2021 أجرينا 2730 مقابلة مع مواطنين ليبيين لتعقب تغير تقييماتهم لظروفهم على مدار فترة الجائحة. كان هامش الخطأ في النتائج ±3 درجة مئوية. هذه الاستطلاعات هي جزء من الدورة السادسة للباروميتر العربي، التي تم تنفيذها في ثماني دول بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الدورة السادسة من الباروميتر العربي هي استطلاع الرأي الوحيد المتوفر علناً لفهم تغير الآراء والمشاعر لدى المواطنين عبر المنطقة أثناء فترة انتشار جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة. يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الاستطلاعات عبر الروابط المتوفرة أدناه.

عن الدورة السادسة من الباروميتر العربي

تواريخ إجراء الاستطلاع وعدد المجيبين

كوفيد-19 والتحديات ذات الصلة والتردد في الحصول على اللقاح

في حين أن أغلب الدول راحت تركز مواردها على مكافحة جائحة كوفيد-19، فقد واجهت ليبيا تحدٍ هدد معاش الناس، وهو الحرب الأهلية. إذن لم يكن من المدهش أن في أكتوبر/تشرين الأول 2020 تبين أن انعدام الاستقرار الداخلي والتدخلات الأجنبية كانت تعتبر التحديين الأساسيين الذين يواجهان ليبيا (30 بالمئة و26 بالمئة من الآراء على التوالي)، ثم الوضع الاقتصادي (20 بالمئة) في حين ذكر 12 بالمئة فقط كوفيد-19 بصفته أكبر تحدي يواجه ليبيا. لكن بحلول فترة مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021، تغيرت التصورات حول التحديات الأكبر، مع انطلاق اتفاقات السلام وتوقف المواجهات المباشرة منذ شهور، نتيجة لوقف إطلاق النار في أغسطس/آب 2020. من ثم انتقل اهتمام الليبيين وقلقهم تجاه القضايا الأكثر روتينية المتصلة بالحياة اليومية. زاد القلق إزاء الوضع الاقتصادي وكوفيد-19 إلى 25 و24 بالمئة على التوالي. وفي الوقت نفسه، انحسرت الآراء حول انعدام الاستقرار الداخلي والتدخلات الأجنبية كأكبر تحديات تواجه ليبيا، إلى 14 و17 بالمئة على التوالي. وظل الفساد هو خامس قضية على قائمة أكبر التحديات في نظر الليبيين، وقد ارتفع من 7 بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى 12 بالمئة في ربيع 2021.

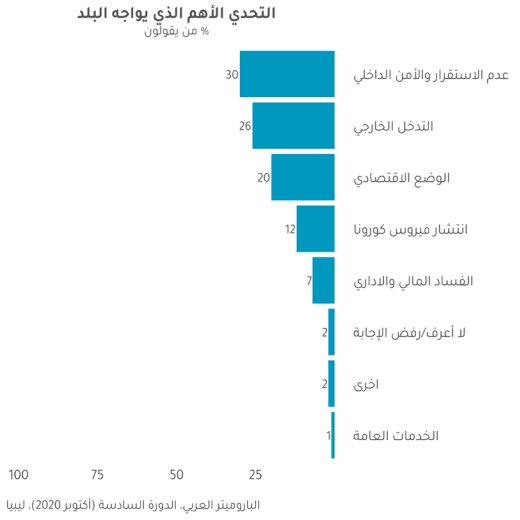

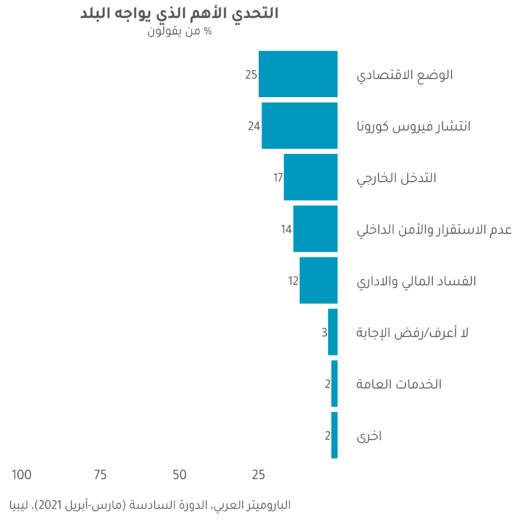

ورغم التغيرات الطفيفة في التوجهات والآراء إزاء أكبر تحدٍ يواجه البلاد، لم يتغير القلق إزاء انتشار كوفيد-19 كثيراً خلال الأشهر الستة التالية. قال ثلاثة أرباع الليبيين (75 بالمئة) إنهم قلقون للغاية أو

قلقون إلى حد ما من انتشار الفيروس، وهذا في الفترة بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2020. بعد سبعة أشهر، ظلت معدلات القلق تراوح مكانها، بواقع 72 بالمئة، في الفترة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021. إذن فإن اعتبار كوفيد هو أكبر تحدٍ ربما جاءنتيجة لوقف إطلاق النار الذي أزاح انعدام الاستقرار جانباً، وليس لأن كوفيد-19 أصبح أكثر إثارة للقلق.

ومن بين من أعربوا عن قلقهم إزاء الفيروس، ذكر أكثر من الثلث أن أكبر مخاوفهم من كوفيد هو مرض أو وفاة شخص في العائلة، وهذا عام 2020 (35 بالمئة بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، و36 بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول). هناك نسبة أقل ذكرت نفس السبب في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021 (21 بالمئة). هناك مثار قلق آخر سائد بين الليبيين، هو عدم كفاية البنية التحتية الصحية في ليبيا، إذ أشار 3 من كل 10 أفراد إلى هذا البند بصفته مثار قلق، في أكتوبر/تشرين الأول 2020. مع مرور الوقت، تراجع التزام الناس بقواعد التباعد الاجتماعي، ما أدى إلى القلق والإحباط في صفوف المواطنين، إذ ذكر 29 بالمئة من الليبيين عدم التزام الغير كسبب للقلق حول كوفيد، في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021. على الجانب الآخر، فإن نسبة كبيرة من غير القلقين من انتشار الفيروس قالوا إن تهديد الفيروس مبالغ فيه (31 بالمئة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021 مقارنة بالثلث في أكتوبر/تشرين الأول 2020).

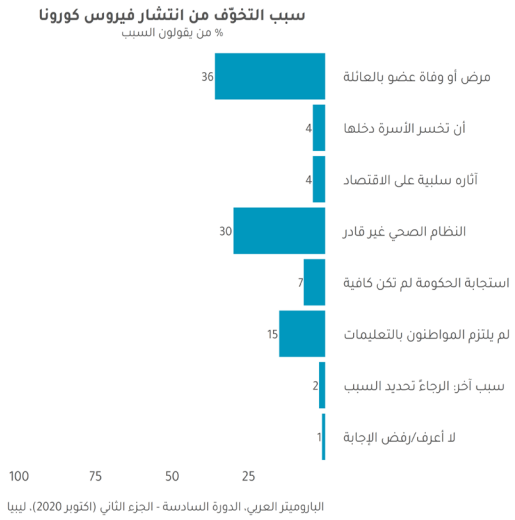

تتمتع ليبيا بأحد أقل معدلات التردد في الحصول على اللقاح بالمنطقة، من بين الدول المشمولة بالاستطلاع. هناك أغلبية واضحة من الليبيين (70 بالمئة) تقول إنها من المرجح للغاية أو إلى حد ما أن تحصل على اللقاح إذا توفر. يفضل الليبيون اللقاحات الأمريكية (26 بالمئة) على اللقاحات التي وفرتها دول أخرى مثل روسيا (17 بالمئة) والمملكة المتحدة (15 بالمئة) والصين (12 بالمئة). يُلاحظ أنه في فترة الاستطلاع، كان لقاح سبوتنيك (الروسي) وأسترازينكا (البريطاني) هما المتوفران بشكل كبير للجمهور.

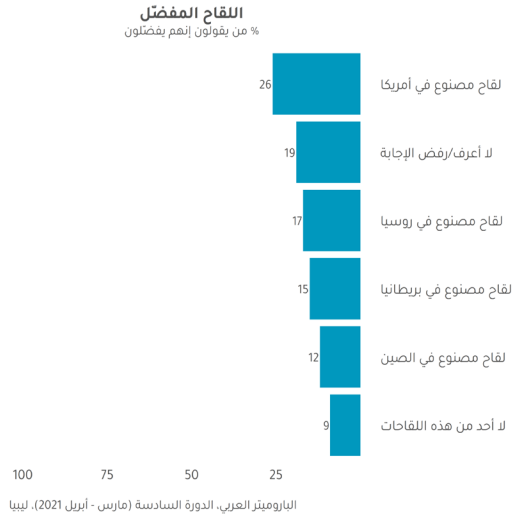

كان أغلب الليبيين محظوظين في عدم التعرض لاضطرابات كبيرة في العمل بسبب كوفيد-19. أفاد 2 بالمئة فقط بخسارة الوظيفة بشكل نهائي، في حين ذكر أقل من الثلث (29 بالمئة) اضطراب العمل فقط، وقال العُشر إنهم يعملون من البيت، وذكر 59 بالمئة عدم التعرض لأي تأثير على عملهم بسبب الجائحة. على أن الجائحة جلبت بعض التحديات الكبيرة للعائلة الليبية. مع معاناة ليبيا من عدم توفر بنية تحتية صامدة وحديثة، اضطرت أغلب المؤسسات إلى إغلاق أبوابها خلال المراحل الأولى من الجائحة. أدى إغلاق المدارس إلى اضطراب تعليم الأطفال، مع عدم توفر الموارد بأغلب المدارس للانتقال إلى التعليم عبر الإنترنت. ويقول أكثر من نصف الليبيين إن هذا الاضطراب هو أحد أكبر تحديين يواجهان ليبيا بسبب كوفيد-19 (51 بالمئة). نصف الليبيين تقريباً أشاروا إلى التضخم بصفته التحدي الكبير الآخر (49 بالمئة).

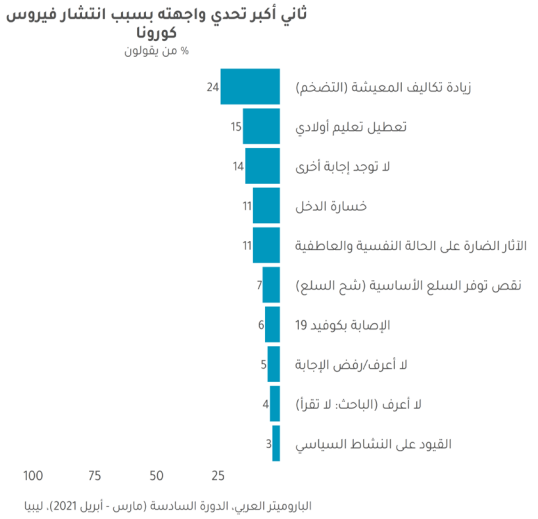

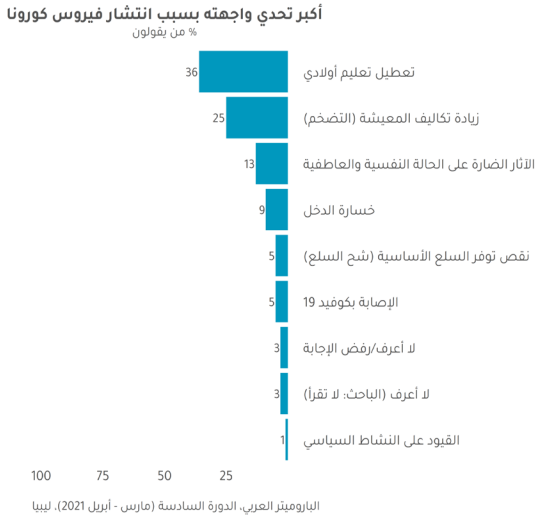

تقييم الخدمات الحكومية

فاقم النزاع من الضرر اللاحق بأغلب الخدمات الحكومية في ليبيا، لا سيما قطاعي الصحة والتعليم. ويعود القلق من انتشار كوفيد-19 في ليبيا جزئياً إلى التصورات لدى قطاعات عريضة من المواطنين بأن نظام الرعاية الصحية غير قادر على التعامل مع الجائحة. ذكر 26 بالمئة فقط من الليبيين - لدى سؤالهم عن نظام الرعاية الصحية في أكتوبر/تشرين الأول 2020 - رضاهم عن مستواه. وظلت النسبة كما هي لم تتغير كثيراً، إذ ارتفعت نقطتين مئويتين فقط إلى 28 بالمئة، بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021. وفي ظل التحديات الصحية الحالية، فليس من المدهش أن 44 بالمئة اختاروا نظام الرعاية الصحية بصفته وجه الإنفاق الأهم بالنسبة إليهم فيما يخص الميزانية الحكومية في العام المقبل.

وكان تقييم المواطنين للنظام التعليمي أقل من الصحي. في أكتوبر/تشرين الأول 2020، قال 24 بالمئة فقط إنهم راضون تماماً عن النظام التعليمي، واختاره 26 بالمئة بصفته الأولوية الأساسية للإنفاق الحكومي في العام المقبل. ومع عودة المدارس لفتح أبوابها أمام الطلاب، أعرب المزيد من المواطنين عن رضاهم عن النظام التعليمي في فترة مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021 (34 بالمئة). هذه الزيادة قد تُعزى إلى زيادة الإحساس بالتفاؤل والأمل فيما يخص الحكومة في بدايات 2021.

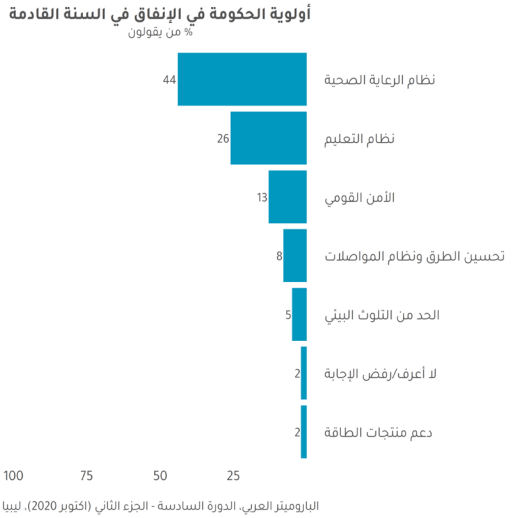

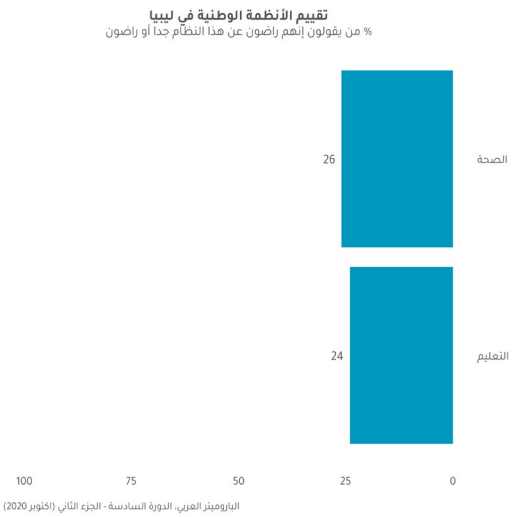

الثقة في الحكومة والأداء الحكومي

في فبراير/شباط 021 انتهت عملية الحوار الوطني بتيسير من الأمم المتحدة بتشكيل سلطة تنفيذية جديدة موحدة، سُميت بحكومة الوحدة الوطنية. جاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد سنوات من انقسام مؤسسات الدولة، ما أوهن الحكومة وأدى إلى فقدان أغلب الليبيين الثقة فيها. كان تقييم حكومة الوحدة الوطنية أفضل من الحكومة السابقة، وهي حكومة الوفاق الوطني، بنسبة ثقة بلغت 44 بالمئة من المواطنين لحكومة الوحدة مقابل 35 بالمئة لحكومة الوفاق. في أكتوبر/تشرين الأول جاء تقييم البرلمان مساوياً لنسبة الثقة في حكومة الوفاق (35 بالمئة).

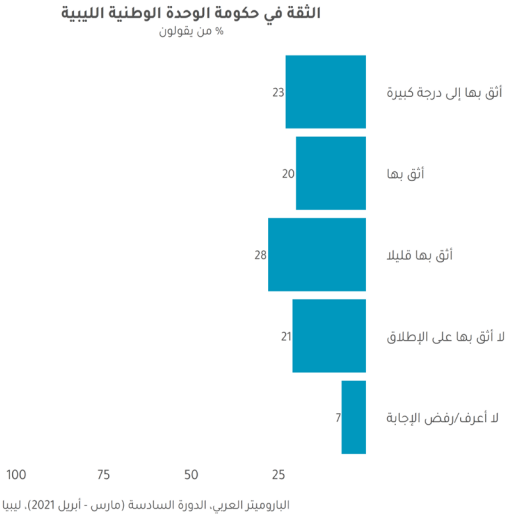

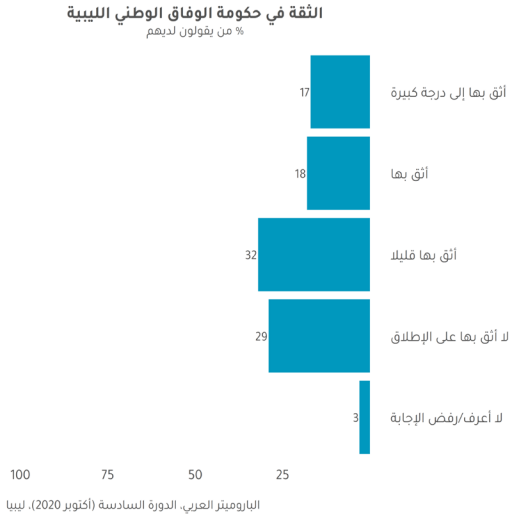

وفيما يخص الأداء، يبدو أن الليبيين مستعدين لمنح حكومة الوحدة الوطنية فرصة. فبعد أسابيع قليلة من تشكيلها، قال أكثر من النصف إنهم راضون تماماً أو راضون عن أداء حكومة الوحدة الوطنية (52 بالمئة)، وهو الأمر الذي قد يرجع إلى الأمل أكثر مما يستند إلى تصرفات وتدابير حكومة الوحدة الوطنية حتى الآن. يظهر من نتائج الاستطلاع وجود مجالين أسهما كثيراً في هذا المستوى من الرضا عن الحكومة. الأول، هو التعامل مع كوفيد-19. إذ شدد رئيس الوزراء مراراً على مكافحة كوفيد-19 بصفتها من أولويات الحكومة. وتلقت الحكومة وبدأت في منح اللقاحات، في فترة إجراء الاستطلاع. ورغم أن حكومة الوحدة الوطنية كانت قد تشكلت مؤخراً وقت إجراء الاستطلاع، فقد صنّف الليبيون أدائها فيما يخص تعاملها مع الجائحة بنسبة أعلى (53 بالمئة) من النسبة التي ظهرت في ظل حكومة الوفاق الوطني (34 بالمئة).

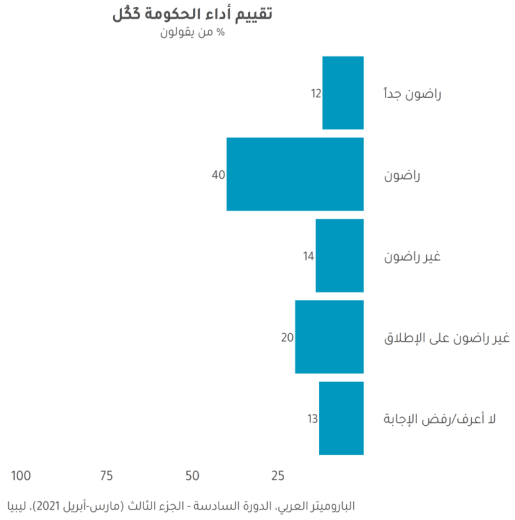

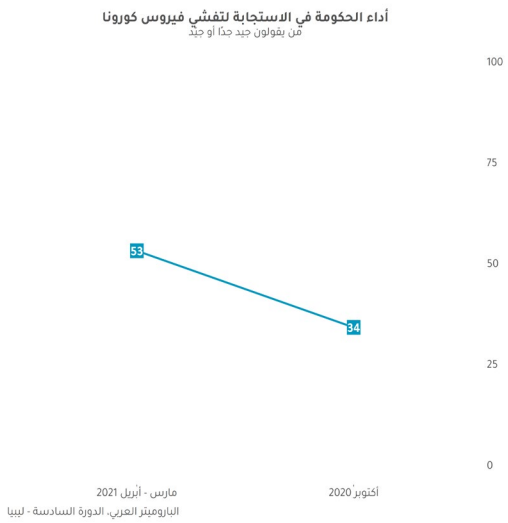

المجال الآخر الذي أسهم في التقييم الإيجابي لحكومة الوحدة الوطنية هو الأمن. يبدو أن الليبيين يربطون بين الوضع الهادئ الحالي والاستقرار النسبي، ونشاط الحكومة. قالت الأغلبية إن أداء حكومة الوحدة الوطنية في توفير الأمن والنظام جيد جداً أو جيد (58 بالمئة). لكن هذا التقييم يختلف بحسب المنطقة الجغرافية. بينما 61 بالمئة في المنطقة الوسطى يقولون إن الأداء جيد جداً أو جيد، تبلغ النسبة 42 بالمئة فقط في الجنوب. كما أن الليبيين أكثر رضا عن أداء الحكومة في الحفاظ على الأسعار (36 بالمئة) مقارنة بأداء حكومة الوفاق الوطني (20 بالمئة).

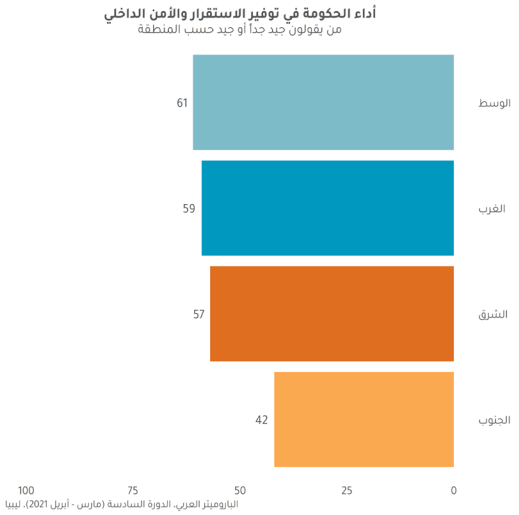

الاقتصاد

عانى الاقتصاد الليبي تبعات النزاع وانعدام الاستقرار، ما أدى إلى إغلاق إنتاج النفط، وهو المورد الأساسي للدولة الليبية. إذن لم يكن من المدهش أن أقل من الربع قالوا إن الوضع الاقتصادي جيد جداً أو جيد، في أكتوبر/تشرين الأول 2020. أدى توقف أعمال القتال والاتفاق السياسي الجديد في مطلع هذا العام إلى استقرار إنتاج النفط واستقرار أسعار الصرف، ما تُرجم فوراً إلى تحسن كلي في الاقتصاد. وفي ربيع 2021، كان نصف الليبيون تقريباً (45 بالمئة) يقولون إن الوضع الاقتصادي جيد جداً أو جيد. لكن هذا التقييم بدوره يتباين بحسب المنطقة. في حين أن أكثر من النصف في الغرب يقولون إن الوضع جيد جداً أو جيد (51 بالمئة) فإن 29 بالمئة فقط يقيمونه بهذه الصفة في الجنوب، فضلاً عن 39 بالمئة في الشرق، وتبلغ النسبة 47 بالمئة في المنطقة الوسطى. ويلاحظ أن الليبيين أعربوا عن التفاؤل في توقعاتهم للوضع الاقتصادي في السنوات المقبلة. في ربيع 2021، قالت الأغلبية إن الوضع سيتحسن كثيراً أو إلى حد ما على مدار فترة العامين إلى ثلاثة أعوام المقبلة (78 بالمئة). ومن المهم هنا ملاحظة أن سكان جميع المناطق عبروا بنفس النسب عن التفاؤل إزاء المستقبل الاقتصادي لليبيا.

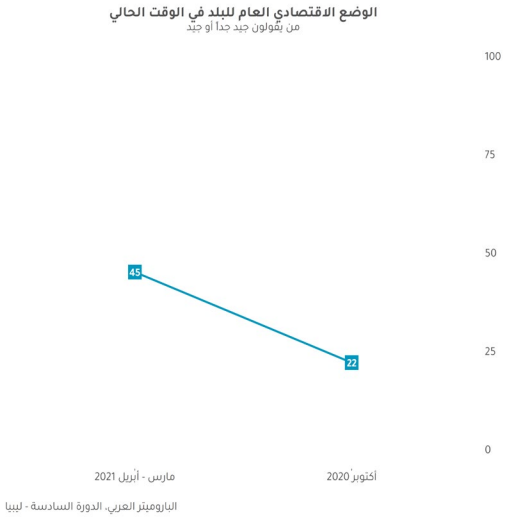

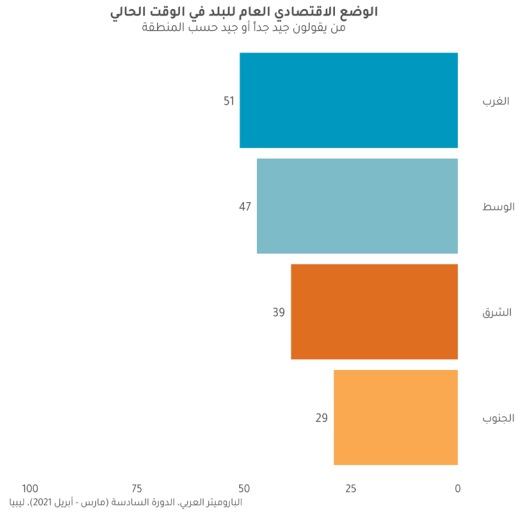

الفساد

مثل العديد من دول المنطقة، تعاني ليبيا من مشكلة عميقة الجذور فيما يخص الفساد. فالغالبية العظمى من الليبيين قالوا إن الفساد منتشر إلى درجة كبيرة أو متوسطة في مؤسسات الدولة والهيئات الوطنية (86 بالمئة في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2021). على أن أكثر من نصف السكان يعتقدون أن حكومة الوحدة الوطنية تعمل على التصدي لمشكلة الفساد.

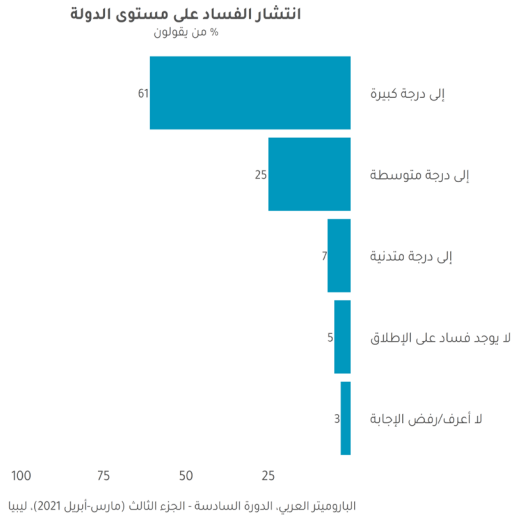

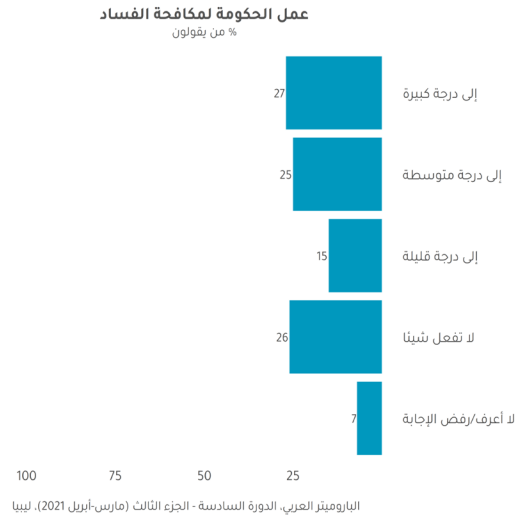

الآراء حول الديمقراطية

بعد عشر سنوات من انتهاء نظام القذافي، يستمر الليبيون في دعم الديمقراطية بقوة. هناك اتفاق واسع بين الليبيين على أن الانتخابات الحرة والمساواة في الحقوق وتوفير الخدمات الأساسية، هي سمات مهمة لأي نظام ديمقراطي. الانتخابات العامة الأخيرة في ليبيا انعقدت في يونيو/حزيران 2014 لمجلس النواب. ومع دخول البلاد في حرب أهلية بعد الانتخابات بقليل، لم يتح لليبيين فرصة للتصويت مجدداً على المستوى الوطني. وفي وقت سابق هذا العام، توصل ملتقى الحوار الوطني إلى اتفاق على استضافة انتخابات عامة في ديسمبر/كانون الأول 2021. في حين ظهرت خلافات حول مسائل إجرائية، فإن رغبة المواطنين في انعقاد الانتخابات في ليبيا لم تُمس. يقول أغلب الليبيين أن الانتخابات الحرة هي جزء ضروري تماماً أو إلى حد ما من الديمقراطية (71 بالمئة).

بينما تعد ليبيا متجانسة تماماً فيما يخص المعتقد الديني، حيث 95 بالمئة على الأقل من السكان من السنة، ففي ليبيا عدة مجموعات إثنية أخرى. هناك اعتقاد واسع بأن الديمقراطية يجب أن تكون شاملة لهذه المجموعات، إذ قال أكثر من 7 من كل 10 ليبيين إنه من الضروري تماماً أو إلى حد ما في ظل الحكومة الديمقراطية أن يكون لجميع الناس نفس الحقوق بغض النظر عن المعتقد الديني أو العرق. في الوقت نفسه، هناك نسب قوية وإن كانت أقل بدرجة ما (68 بالمئة) تقول إن توفير الاحتياجات الأساسية للجميع أمر ضروري تماماً أو إلى حد ما من الديمقراطية.

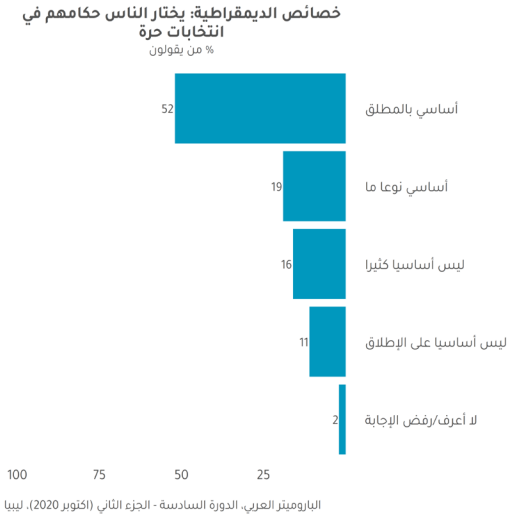

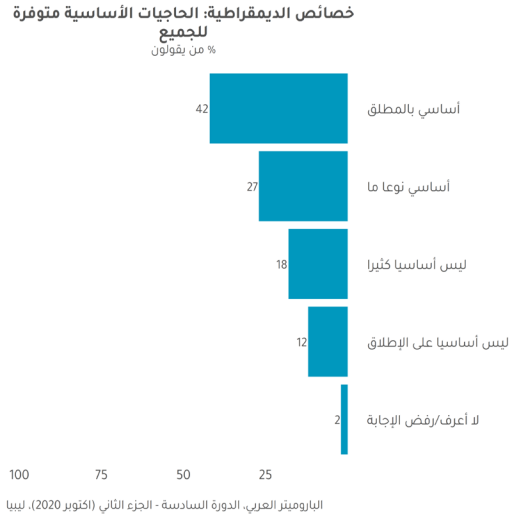

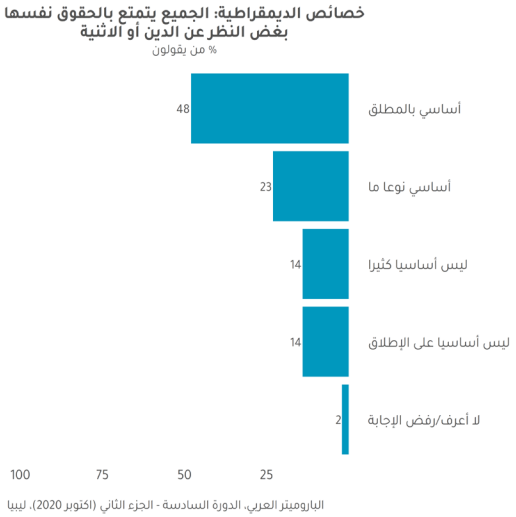

يقول الثلثان تقريباً (64 بالمئة) إن الحكومة الديمقراطية مفضلة دائماً على أشكال الحكم الأخرى. في حين أن الربع (27 بالمئة) قالوا إن الحكومة غير الديمقراطية قد تكون أفضل في بعض الظروف. رغم أن الديمقراطية مفضلة، فالأزمة الحالية ربما دفعت المزيد من الليبيين إلى إعلاء أولوية الكفاءة والاستقرار على الديمقراطية، على الأقل على المدى القصير. قال ثلثا السكان تقريباً (65 بالمئة) إن ديمقراطية الحكومة من عدمها ليست مهمة طالما يتوفر النظام والاستقرار في البلاد. وقالت نفس النسبة تقريباً إن ليبيا تحتاج إلى قائد يمكنه الالتفاف على القواعد وتغييرها إذا ظهرت ضرورة لهذا، لإنجاز المطلوب. إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن الناس يبحثون عن قائد شعبوي. نصف الليبيين فقط (49 بالمئة) قالوا إنه من المهم للغاية أو إلى حد ما أن يتواجد قائد يتمتع بالشعبية ويحبه الناس، بغض النظر عن مؤهلاته. رغم أن الليبيين متلهفون على الديمقراطية، فإن تعريفهم للنظام الديمقراطي قد لا يتطابق مع قواعد الديمقراطية الليبرالية.

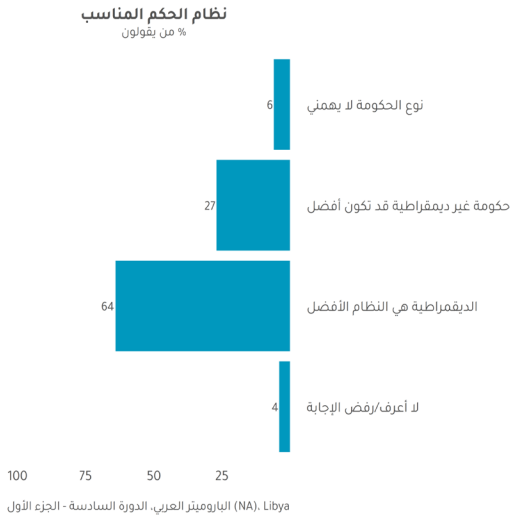

هناك سؤال يخص النظام الحكومي ظهر في الخطاب السياسي الليبي منذ 2011، وهو مسألة تطبيق نظام الحصص (الكوتة)، بما يشمل الكوتة النسائية والجغرافية. أغلب الليبيين يرون أن تخصيص مناصب للنساء مسألة يجب أن تُنفذ لكي يُسمح لنساء أكثر بتولي مناصب بالانتخاب (82 بالمئة). لكن النساء هن الأكثر دعماً للكوتة النسائية مقارنة بالرجال (93 بالمئة في حالة النساء و70 بالمئة في حالة الرجال) وهي نتيجة غير مثيرة للدهشة. أما الحصص الجغرافية فهي تُقترح في العادة كحل لمشاكل التهميش والمركزية. إلا أن هذه المسألة أقل شعبية مقارنة بالكوتة النسائية. أقل من النصف قالوا إن الكوتة الجغرافية ستكون حلاً مثالياً لمشكلة الحكم في ليبيا (47 بالمئة). وأكثر من 4 من كل 10 ليبيين قالوا إن الكوتة الجغرافية يجب ألا تُنفذ (43 بالمئة). المواطنون في المناطق الشرقية والجنوبية أكثر ميلاً لدعم الكوتة الجغرافية مقارنة بالمواطنين في الوسط والغرب.

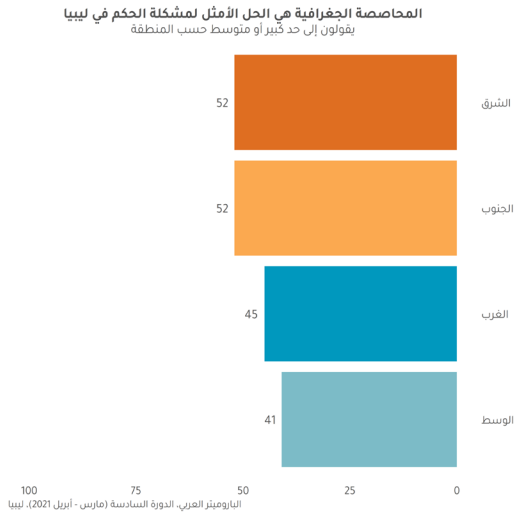

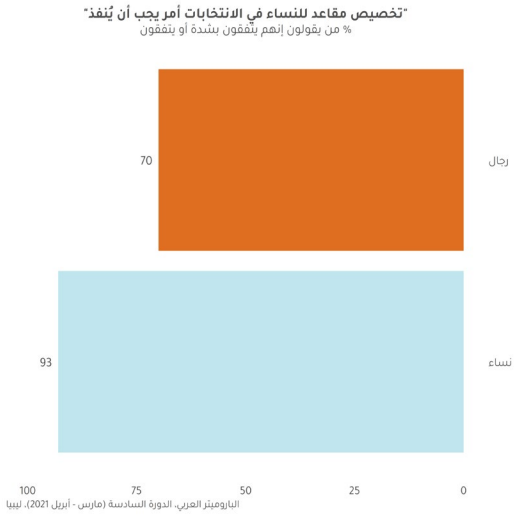

الجندر

تستمر مواجهة النساء لعقبات تعترض مشاركتهن في مختلف جوانب الحياة العامة في ليبيا، بما يشمل في السياسة وقوة العمل. بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2020، قال أكثر من 6 من كل 10 ليبيين إنهم يؤيدون أو يؤيدون بشدة فكرة أن الرجال أفضل في القيادة السياسية من النساء (61 بالمئة). ورغم هذا، قال ثلاثة أرباع الليبيين إنه يمكن للنساء أن يصبحن رئيسات وزراء أو رئيسات في دولة بها أغلبية مسلمة. وفيما يخص البيت، قال النصف تقريباً إن رعاية الأطفال هي مسؤولية المرأة الأساسية (51 بالمئة) وإن الرجل يجب أن تكون له الكلمة الأخيرة في جميع قرارات الأسرة (46 بالمئة)، وهذا في استطلاع ربيع 2021.

وفيما يخص سوق العمل، يبدو في تقدير المواطنين أن معوقات عمل المرأة هيكلية أكثر منها ثقافية. قال ثلثا الليبيين تقريباً إن الأجور المتدنية (68 بالمئة) وعدم توفر مرافق رعاية الأطفال (67 بالمئة) وعدم توفر وسائل المواصلات (63 بالمئة) هي تحديات كبيرة تعترض دخول النساء قوة العمل. والمعوقات الثقافية، مثل العمل إلى جانب الرجال، أو منح الرجال الأولوية في التوظيف، تعد في تقدير المواطنين عراقيل أقل وطأة فيما يخص دخول النساء قوة العمل.

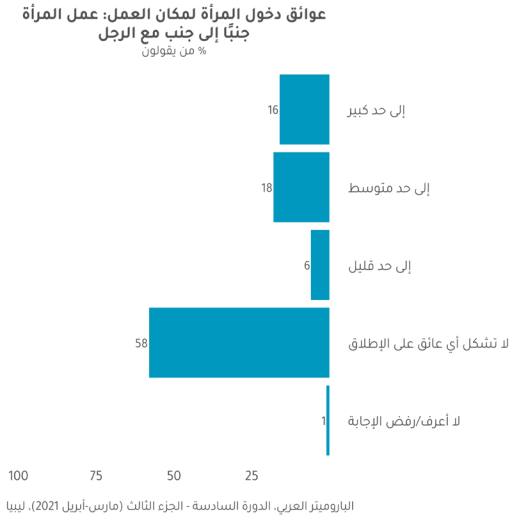

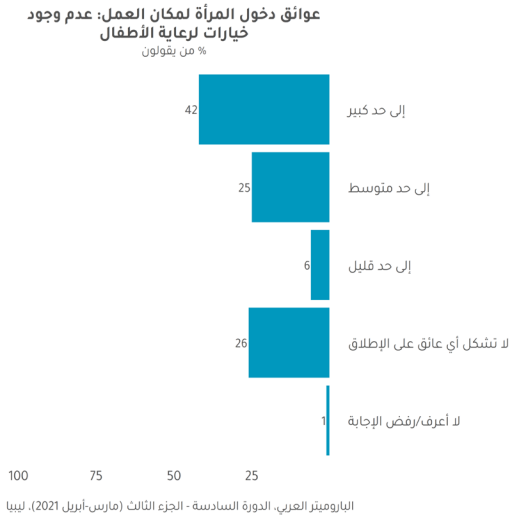

العلاقات الدولية

شهدت السنة الماضية تغيراً كبيراً في توجهات وآراء المواطنين تجاه القوى العالمية والإقليمية في ليبيا، لا سيما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. في أكتوبر/تشرين الأول 2020، كان 14 بالمئة فقط من الليبيين يقولون إنهم لديهم آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. صنّف 1 من كل 10 ليبيين لا أكثر سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب بأنها جيدة جداً أو جيدة، في حين قال أكثر من ثلاثة أرباع الليبيين إن سياسات الرئيس السابق كانت سيئة جداً أو سيئة. ليس انعدام شعبية ترامب في ليبيا بالأمر المدهش، نظراً لخطابه ضد المسلمين، والأهم، حظره السفر الذي استهدف ليبيا من بين الدول التي بها أغلبيات مسلمة. إضافة إلى المذكور، لم يكن الليبيون مقتنعون بأن المساعدات الخارجية الأمريكية تساعد دولتهم. قال النصف تقريباً إن هدف المساعدات لا تقوي المجتمع المدني ولا تساعد في تعزيز حقوق المرأة (46 بالمئة). ويُلاحظ أن الليبيين يفضلون تركيز المساعدات الأجنبية على بناء البنية التحتية وتحسين النظام التعليمي.

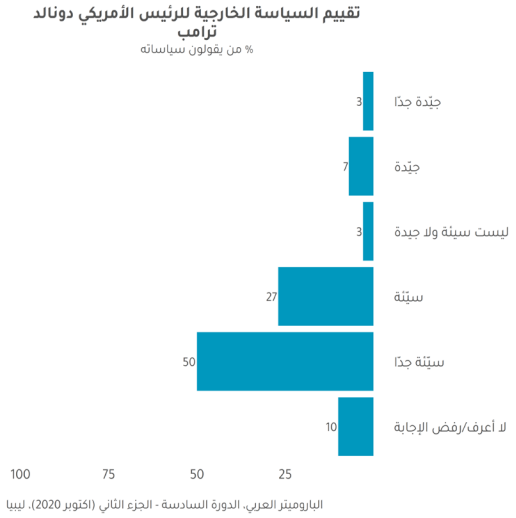

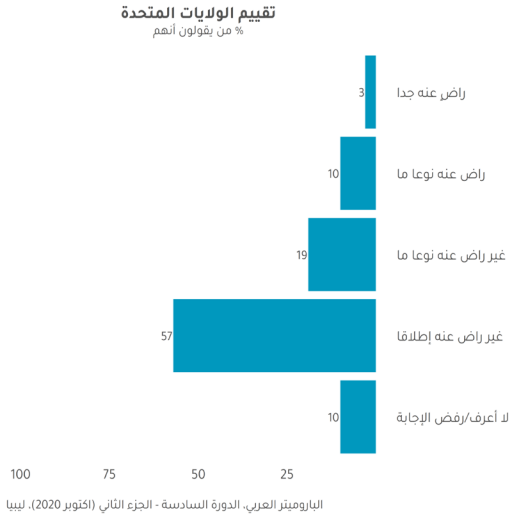

التغير الأخير في البيت الأبيض، بعد انتخابات 2020، جلب المزيد من التغير الإيجابي في الآراء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في أوساط السكان في ليبيا. بعد شهرين من تولي الرئيس بايدن السلطة، قال نصف الليبيين إن آرائهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية إيجابية للغاية أو إيجابية إلى حد ما. وقال النصف إن سياسات بايدن الخارجية جيدة جداً أو جيدة (47 بالمئة). قال 6 من كل 10 أشخاص إنهم يتوقعون تغيراً كبيراً أو متوسط الدرجة في السياسات الخارجية الأمريكية في عهد بايدن.

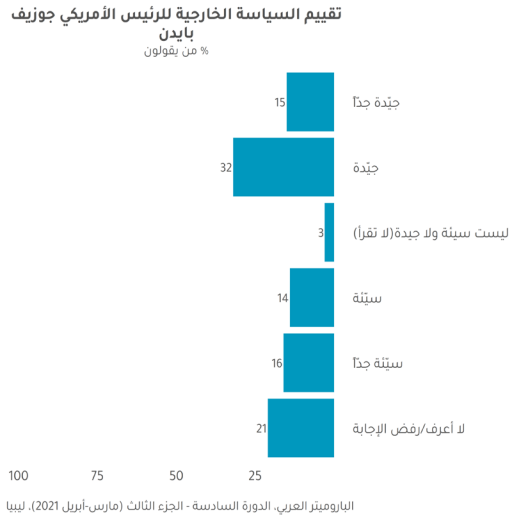

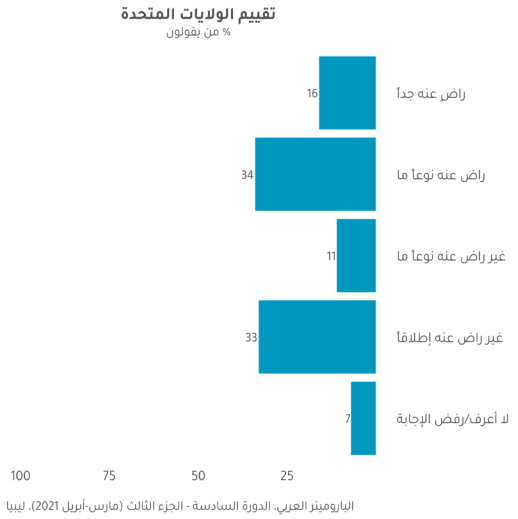

القوة العظمى العالمية الأخرى، الصين، تتمتع بشعبية أكبر في ليبيا. قال نحو 60 بالمئة من الليبيين إن لديهم آراء إيجابية تجاه الصين. إلا أن أقل من النصف ذكروا أن سياسات الرئيس الصيني جيدة جداً

أو جيدة (44 بالمئة). يمكن أن يُعزى الفارق هنا إلى عدم بروز وجه الرئيس الصيني أو ارتباطه القوي بالسياسات الخارجية الصينية في المنطقة، وفي ليبيا على وجه التحديد. قال ربع الليبيين تقريباً إنهم لا يعرفون سياسات الرئيس الصيني أو رفضوا الإجابة على السؤال (24 بالمئة). ورغم ارتفاع مستوى شعبية الصين في ليبيا، لا تتمتع الشركات الصينية بنفس شعبية نظيراتها الغربية. إذ أن 11 بالمئة فقط من الليبيين قالوا إنهم يريدون أن تعمل شركات صينية في مشروعات البنية التحتية في ليبيا، مقارنة بـ 33 بالمئة و23 بالمئة يفضلون شركات ألمانية وأمريكية، على التوالي.

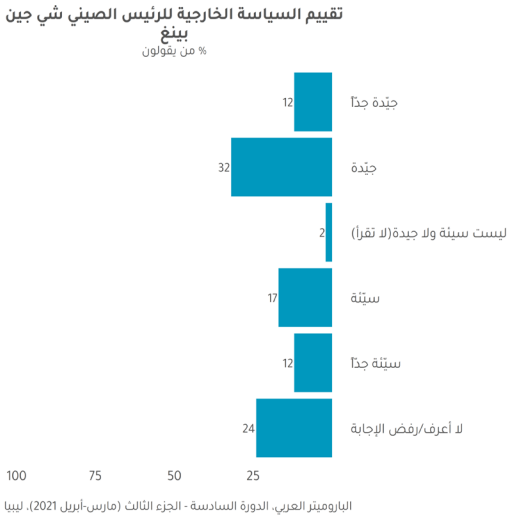

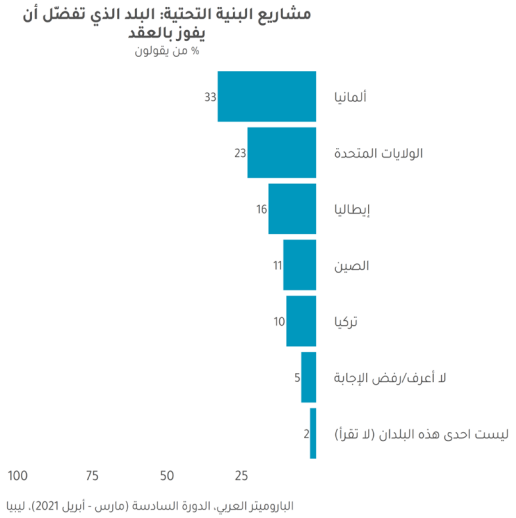

على النقيض من القوى العالمية، لا توجد قوى إقليمية يبدو أنها تتمتع بشعبية كبيرة في ليبيا، باستثناء السعودية. هناك نسبة كبيرة من الليبيين قالوا إنهم يفضلون السعودية للغاية أو إلى حد ما (58 بالمئة). ينظر 45 بالمئة من السكان إلى سياسات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بصفتها جيدة جداً أو جيدة. ومن المهم هنا معرفة أن المملكة تتمتع بدعم أكبر بكثير في شرق ليبيا (70 بالمئة) مقارنة بوسط ليبيا (45 بالمئة). هناك تفسير محتمل هنا، هو تأثير السلفية المدخلية التي تسيطر على المؤسسات الدينية والأجهزة الأمنية في إطار تحالفها مع القوات المسلحة العربية الليبية، الحاكم الفعلي في مناطق الشرق. هذا بالإضافة إلى دعم المملكة المتصور للقوات المسلحة العربية الليبية. المنافس الإقليمي الأساسي للسعودية، إيران، لا يتمتع بالشعبية. أقل من الرُبع قالوا إنهم يحبذون إيران (23 بالمئة) ونسبة أقل ترى أن سياسات المرشد الأعلى علي خامنئي جيدة جداً أو جيدة (19 بالمئة).

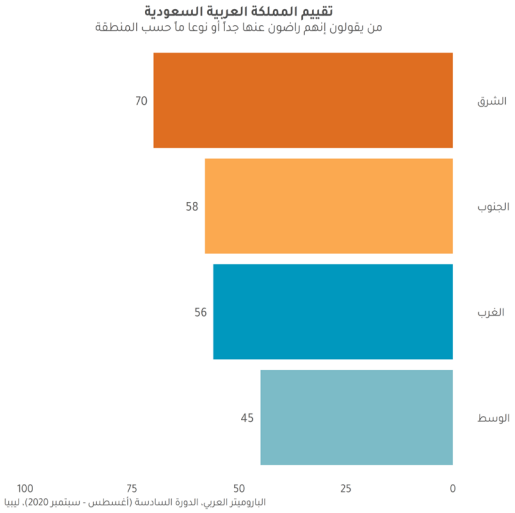

هناك عدة أطراف أجنبية تدخلت في ليبيا بقوة على مدار العقد الأخير. اشتدت التدخلات الأجنبية خلال هجوم أبريل/نيسان 2019 على طرابلس من قبل القوات المسلحة العربية الليبية، بدعم من روسيا، ضد حكومة الوفاق الوطني، التي كانت مدعومة من تركيا. هذا التدخل المباشر كان ضاراً بشعبية الدولتين في عدة مناطق بليبيا. في حين أعرب 27 بالمئة عن آراء إيجابية تجاه تركيا، فهناك نسبة أقل بقليل (26 بالمئة) قالوا إن لديهم آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما تجاه روسيا. قال 2 من كل 10 ليبيين لا أكثر إن سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جيدة جداً أو جيدة. ورغم أن إردوغان كان يتمتع بقدر أكبر بقليل من الشعبية، فلا تزيد نسبة تأييده عن ربع السكان (23 بالمئة). من غير المدهش أن تأييد تركيا يبلغ الضعف في مناطق الوسط والغرب، حيث يعيش أغلب مساندي حكومة الوفاق، مقارنة بالمنطقة الشرقية، حيث المركز الرئيسي للقوات المسلحة العربية الليبية. روسيا تعاني من أقل مستوى شعبية لها في المنطقة الوسطى.

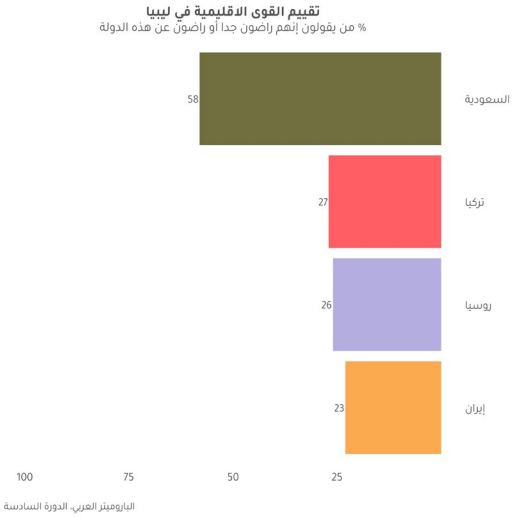

أما فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن الليبيين يعارضون بقوة أي تطبيع للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. في أكتوبر/تشرين الأول 2020، قال نحو 9 من كل 10 أشخاص إنهم يعارضون بقوة أو يعارضون اتفاقات أبراهام. قال 1 بالمئة فقط من السكان إنهم يحبذون الاتفاقات بقوة. رغم أن نسبة أقل من الليبيين أعربت عن معارضة التطبيع بين المغرب وإسرائيل، فقد قالت الغالبية العظمى في ربيع 2021 إنها تعارض بقوة أو تعارض الاتفاق بين الدولتين (78 بالمئة). وقال نحو 1 من كل 10 أشخاص (9 بالمئة) إنهم يحبذون الاتفاق أو يحبذونه بقوة.

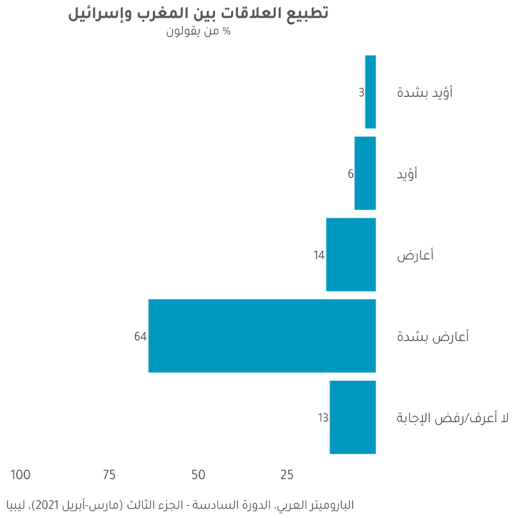

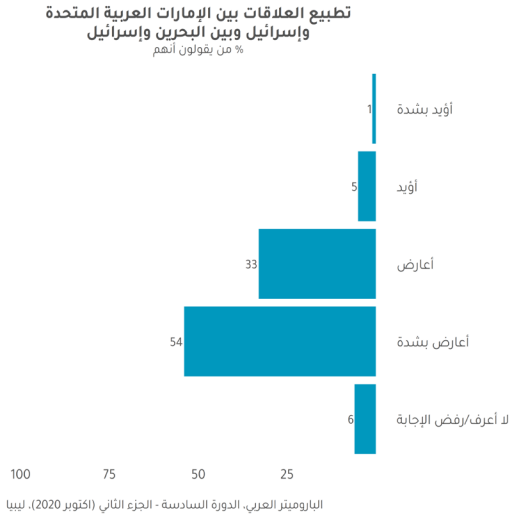

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.